«لايوجد مكان لاستقبال رسالة أخرى»

السياسة تفتك بالتقنية وحُمَّى «رسائل الموبايل» تهدد بعزوف المشتركين

بات لزاماً على مشتركي خدمة الرسائل الاخبارية في بلادنا اجراء مراجعة شاملة مساء كل يوم لمحتويات وارد هواتفهم الجوالة، مخافة رسائل اخبارية ملغومة، وبما يفسح المجال لرسائل اليوم التالي وخاصة في ظل السباق المحموم للعديد من المواقع الاخبارية اليمنية على هذه الخدمة وتصاعد وتيرة الاحتجاجات لمن حجبت عنهم مؤخراً (ناس موبايل وبلا قيود).
وتداعيات هذه الأزمة التي قرأنا في افرازاتها عن يوم «للحرية» وساحة للحرية، وقد نشهد نصباً تذكارياً لـ«موبايل الحرية» وكله على ذمة الحرية.

جميل الجعدبي

الواقع ان قصفاً سياسياً مركزاً شنته أحزاب المعارضة منذ نحو ٨ أشهر عبر القاعدتين السابقتين اشتدت ضراوته مؤخراً لتطال وزارتي الاتصالات والاعلام ليتنبها مؤخراً مدى حاجتهما لآلية تنظم هذه الخدمة وفق شروط ومعايير قانونية معمول بها.. وبالتالي طلبا من شركات الهاتف الجوال ايقاف هذه الخدمة لمن ليس لديهم ترخيص حتى اشعار آخر.

حوار موبايل

أحزاب اللقاء المشترك من جانبها اعتبر مصدرها المسئول ما أقدمت عليه الحكومة اخلالاً واضحاً بالتزاماتها تجاه الحريات الصحفية وحق التعبير الذي كفله الدستور اليمني، وعلى مايبدو ان بيانات الاحتجاج والاعتصامات التي نفذت لم تكن كافية ليعلن المصدر المسئول في احزاب اللقاء المشترك في الـ٢٨ من مايو الماضي تعليق الحوار مع المؤتمر الشعبي العام والاحزاب الممثلة في البرلمان، راهناً بذلك مصير القضايا الوطنية على طاولة الحوار بمصير «رسائل الموبايل» مؤكداً بذلك مدى التوظيف والاستغلال السياسي لهذه الخدمة التقنية التي ربما كتب لمستخدمي الجوال في اليمن ان يحرموا منها لهذا السبب بخلاف بقية دول العالم. رهن موضوع رسائل الموبايل من قبل المشترك بالحوار الجاري منذ فترة بين الاحزاب أثار استغراب المصدر المسئول في المؤتمر الشعبي العام، فلم يكن يتصور بأن يخضع الحوار للمساومة والمزايدة او المقايضة.. مورداً «حوادث المرور، والاتصالات والاخطاء المطبعية» كأمثلة لقضايا بسيطة يمكن ان تعالج عن طريق المحاكم، ويضيف : «وانه ليس من الصواب جعل قضية طاولة الحوار مثل حائط المبكى او البحث عن قميص عثمان لإيجاد الذرائع، وخلق بؤر للتصادم والتنافر بين اطراف العمل السياسي الديمقراطي».

الاعلام ترمي الكرة في ملعب الاتصالات

□ وزارة الاعلام –المعنية بمنح تراخيص الخدمات الاعلامية– ألقت بالكرة في مرمى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مؤكدة حق الاخيرة في ايقاف اي بث اعلامي عبر الهاتف بدون الحصول على التصريح الخاص بذلك حتى لاتتحول العملية الى فوضى.. مذكرة «ان كثيراً من دول العالم لاتسمح بالبث العام عبر القنوات التلفوتية إلاّ بنفس شروط ومعايير البث في القنوات والترددات التلفزيونية والاذاعية».

وزارة الاعلام اكدت ايضاً لطالبي خدمة الرسائل الاخبارية «سعي الحكومة لوضع آلية عمل لتنظيم البث الاعلامي التلفوني بالاستفادة من أفضل الصور والانماط القائمة اليوم في بعض البلدان التي سمحت بتطوير الخدمة المضافة الى خدمات اعلامية، وعبر اشتراكات من المستفيدين وبرضاهم ودفع أموال مقابل ذلك».

وفي تبرير لاجراءاتها الاخيرة قالت وزارة الاعلام ان بعض المواقع الصحفية مارست خرقاً شديداً لقوانين سارية واعتدت على مايعتبر من اسرار الدولة وروجت لأكاذيب ضد المصلحة العامة بما في ذلك التعرض بالايذاء لمن يدافع عن أمن واستقرار الوطن ويواجه ببسالة عصابة التخريب والارهاب لما كان يحدث في بعض مناطق محافظة صعدة.

□ وفي خضم الحُمَّى الحاصلة حول خدمة الرسائل الاخبارية وقبل ان يصل السابقون الى حل مع الجهات المعنية وبما يرضي جميع الاطراف ويخدم حرية الصحافة والمهنة سارعت «الصحوتنت» لبث رسائلها الاخبارية على مشتركيها منذ السبت الماضي في وقت قالت فيه انها تنتظر رد وزارة الاعلام بشأن استكمال الاجراءات المطلوبة لذلك.ولم ينس خبر اعلان تدشين «الصحوة موبايل» والذي نفى لاحقاً انتقاد ايقاف الوزارة «ناس وبلا قيود موبايل» والغض عن «سبأ وسبتمبر موبايل» بث اخبارهما بأريحية تامة..

المسمار الأخير

□ الخلاف الجاري حول خدمة الرسائل الاخبارية امتد بطبيعة الحال لنقابة الصحفيين وربما يكون بمثابة المسمار الاخير الذي يدق في نعشها، فخلافاً لبيانات النقابة الغاضبة وادانات الاجراءات الحكومية يعتبر مصدر مسئول في النقابة التظاهر تجاه هذا الأمر «تصعيد غير مبرر بعيداً عن القانون»..

مذكراً بأن «منظمة بلاقيود منظمة حقوقية وليست مؤسسة صحفية حتى يسمح لها بتقديم خدمة اخبارية عبر الموبايل».

متهماً في نفس الوقت احزاب اللقاء المشترك بـ«محاولة استغلال النقابات والمهن في صراعها السياسي». والحاصل ان ثمة سباقاً محموماً لايخلو من الاستغلال ومماحكات السياسة نحو حجز أكبر مساحة من ذاكرة وتوجه المشترك قبل ذاكرة الرسائل في جهازه.. هذه المساحة المستهدفة والصراع الدائر حول امتلاكها لاتخرج عن اطار الاستعداد فقط، والتهيئة لمرحلة قادمة غير بعيد ان يكون القصف المتبادل فيها عبر «الموبايل» أشد ضراوة ولاينجو منها غير من صرخ جهازه «لايوجد مكان لاستقبال رسالة أخرى».

أشاد بمكافحة الفساد واتساع حرية الإعلام

تقرير الخارجية الأمريكية: اليمن حققت صورة متقدمة للإصلاح

■ أشاد تقرير الخارجية الأمريكية بتبني اليمن استراتيجية وطنية للإصلاح حققت تقدماً في محاربة الفساد وتطوير أداء واستقلال القضاء وتوسيع حريات الإعلام حيث شهدت اليمن في هذا المجال انخفاضاً حاداً في الاعتداءات على الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة ، واصفاً الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في (٢٠) سبتمبر بأنها خطوة تاريخية للديمقراطية في البلد .

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها المقدم إلى الكونجرس إن الحكومة اليمنية حسنت من رصيدها باتخاذ العديد من الخطوات للحد من الفساد بما في ذلك عزل العديد من القضاة والتحقيق معهم واتهامهم بسوء استخدام الوظيفة العامة وكذا المصادقة على قانون الذمة المالية الخاص بالمسئولين الحكوميّين وتأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تضم ممثّلين عن المجتمع المدني. إلا أن المؤسسات الحكومية الضعيفة والفساد المستشري قد استمرا في إضعاف الحريات المدنية.

وأضافت خارجية أمريكا في تقريرها حول دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن خلال العام ٢٠٠٦م «كانت الولايات المتحدة ثابتة في دعمها لتعزيز ديمقراطية الأحزاب السياسية وتحسين إدارة الانتخابات وتعزيز انتخابات حرة ودعم مبادرات ضد الفساد».

وقالت ان هناك تقدماً في محاربة الفساد وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة والتأكيد على استقلالية القضاء.

وأشار التقرير السنوي (الذي نشره موقع نيوز يمن) إلى مصفوفة الإصلاحات التي تنفذها اليمن وأبرزها أن الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قام بتسمية وزراء حكومة جدد وتبنى استراتيجية وطنية للإصلاح لمحاربة الفساد وتوسيع حريات الإعلام. وتطوير أداء واستقلال القضاء وعزز ذلك تخلي الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عن مجلس القضاء الأعلى ، منوهاً إلى أن برامج الولايات المتحدة في هذا الاتجاه ركزت على مساعدة مجلس القضاء الأعلى في تأسيس استقلاله عن الجهاز التنفيذي.

موضحاً أن اليمن شهد وبشكل كبير إقامة مهرجانات انتخابية لم يتم إعاقتها في جميع أنحاء البلاد من قبل المعارضة والحزب الحاكم.

وفيما يخص الدعم الأمريكي لأحزاب المعارضة اليمنية أكد التقرير أن دور أمريكا تمثل في توجيه أحزاب المعارضة في اليمن لـ(المطالبة بإصلاحات سياسية) و(ربطها بجماعات دعم دولية) ودعمت أحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) للتوصل إلى اتفاقية مع الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) حول قضايا تسجيل الناخبين ونيل حصة في البث التلفزيوني والإذاعي ، كما ساهمت جهود المناصرة في ضمان سير الانتخابات و شن أحزاب المعارضة حملة قويةً ضد الرئيس صالح.

كما بين الدعم الأمريكي لعشرات من منظمات المجتمع المدني وخصوصاً دعم بناء القدرات للمناصرات وتقويتها وتطوير قدراتها حتى تصبح أكثر نشاطاً في العمليات السياسية ، وكذلك دعم منظمات مجتمع مدني محلية ودولية لمراقبة نزاهة وشفافية العملية الانتخابية والتي نتج عنها خطوة تاريخية نحو الديمقراطية في البلد، مشيراً في هذا السياق إلى انخفاض حاد في الاعتداءات على الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة وذلك مقارنةً بعام ٢٠٠٥م،الا ان التقرير لم يشر الى توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة بتعديل قانون الصحافة بما يضمن الغاء عقوبة الحبس على الصحفي بسبب الرأي .

مضيفاً :" دفعت الولايات المتحدة وبقوة الحكومة والإعلام و قادة المجتمع المدني نحو الحاجة إلى دعم صحافة حرة وعملية كما دربت صحفيين و محامين على استراتيجيات الدفاع القانونية. أدى التعاون مع الحكومة إلى تعليق قانون الصحافة المقترح والذي اعترض عليه ومن جهة واحدة الصحفيون و منظمات المجتمع المدني. وفي مجال المرأة أدت الجهود الى دعم المشاركة السياسية للمرأة وخلق شبكة مكونة من ممثلات عن اكبر خمسة أحزاب سياسية واللاتي عملن معاً لتعزيز دور النساء في أحزابهن.

منوهاً إلى استمرار مبادرة طويلة المدى حول أمية المرأة خلال العام بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني الدولية وذلك لإنشاء مؤسسات تعنى بأمية المرأة في البلد، حيث دعمت الولايات المتحدة إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية في جهودها الرامية إلى تأسيس منظمة نسوية للرقابة على الديمقراطية وهو مشروع يهدف إلى إشراك المرأة وبشكل فاعل في منطقة الشرق الأوسط الكبير وتقوية دورها في الحوار السياسي القائم.

وانتقد التقرير ما سماه الاعتقال والحجز التعسفي للأشخاص، وإساءة معاملة الأشخاص رهن الاعتقال، والتمييز ضد المرأة وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر ، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ركزت وبشكل مستمر خلال العام على دعم جهود الحكومة في تعزيز سجلها في مجال حقوق الإنسان والدفع قدماً بالإصلاح الديمقراطي والقضائي.

وأشار إلى دعم الولايات المتحدة مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وتشجيع الحكومة للقيام بتحسينات للظروف المعيشية في المخيمات والعمل وبسرعة حول القضايا الأخرى التي يواجهها اللاجئون مثل التعليم والسماح لهم بالعمل.

الحوار الذي صار عقيدة... في اليمن

لم تؤثر الأحداث الدائرة في محافظة صعدة على احتفال اليمن بالذكرى السابعة عشرة للوحدة.. جرت الاحتفالات كما كان مقرراً لها أن تجري في محافظة أب هذه السنة. وتضمّن الاحتفال الذي حضره الرئيس علي عبدالله صالح مهرجاناً شبابياً وأوبريتاً عن الملكة أروى، وظهرت في الأوبريت الملكة، أي امرأة تقود الرجال وتسير في مقدمتهم..

في اشارة رمزية الى وجود عقلية تسعى الى تطوير اليمن بعيداً عن أي نوع من الرضوخ للفكر المتزمت الذي تنادي به الأحزاب والتنظيمات الدينية المتطرفة. كذلك تضمنت العروض التي ظهر فيها نساء ورجال في رقصات يمنية، أغنية بالانكليزية أدتها فتيات يمنيات عكسن رغبة أكيدة في الانفتاح على كل ثقافات العالم وعلى كل ما هو حضاري فيه.

خير الله خيرالله

لكن أهم ما كان في الاحتفال الكلمة التي ألقاها الرئيس اليمني ودعا فيها المتمردين في محافظة صعدة المحاذية للسعودية الى الحوار بعد إلقاء أسلحتهم. كان كلام علي عبدالله صالح بسيطاً ومقنعاً وفحواه أن الحوار أفضل من الاقتتال وأنه ما دام على المتقاتلين أن يتحاوروا فيما بينهم في نهاية المطاف، لماذا لا يفعلون ذلك الآن بدل أن يعودوا الى الحوار بعد جولة جديدة من القتال يسقط فيها مزيد من القتلى. والقتلى يمنيون أوّلاً وآخيراً. انهم رجال ونساء وأطفال معظمهم أبرياء لا علاقة لهم بالفكر المتخلف الذي ينادي به الحوثيون الذين يقاتلون الجيش اليمني في صعدة منذ نحو ثلاث سنوات من دون هدف واضح باستثناء الرغبة في إعادة الإمامة الى اليمن بعد ما يزيد على أربعة عقود من دفن النظام الكهنوتي المتخلّف. يسقط القتلى تحت شعار "الموت لأمريكا" و"الموت لاسرائيل". الشعار شيء والحقيقة شيء آخر. في صعدة لا يموت سوى اليمنيين أكانوا من أفراد الجيش الوطني الذي بذل الغالي والرخيص دفاعاً عن البلد ووحدته أو من الأهالي الذين لا علاقة لهم بشعار مستورد يقبض كل من يطلقه مبلغاً بالدولار الأمريكي. هذا الدولار الأخضر الذي يصير "مالاً طاهراً"، على حد تعبير السيد حسن نصرالله الأمين العام لـ"حزب الله" في لبنان عندما يكون مصدره ايران!

لا بدّ من الاعتراف بأنّ ما تشهده محافظة صعدة خطير، بل خطير جدّاً، خصوصاً إذا اخذنا في الاعتبار أن الحوثيين يستخدمون الدعم الايراني لاثارة حساسيات ذات طابع مذهبي في بلد يمتلك مجتمعاً أبعد ما يكون عن مثل هذا النوع من الحساسيات. ولعل أخطر ما في ظاهرة الحوثي أن التمرد لا يقول ما الذي يريده باستثناء أنّه يريد اعادة الإمامة. يستطيع ذلك في حال لجأ الى الوسائل الديموقراطية المعتمدة في اليمن وفي حال كان الشعب اليمني يقبل بالعودة الى خلف. الإمامة لا تستعاد بالقوة. لماذا يخشى الحوثيون إذاً صناديق الاقتراع؟ هل يخشون الصناديق أم يخشون أبناء الشعب اليمني الذي لا يمكن القبول بالعودة سنوات، حتى لا نقول قروناً، الى خلف.

كان نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية اليمني الدكتور رشاد العليمي في غاية الوضوح عندما قدّم في المؤتمر الصحافي الذي عقده في صنعاء الخميس الماضي أدلة على مدى التورط الايراني في الأحداث التي تحولّت محافظة صعدة مسرحاً لها. كان كلام وزير الداخلية اليمني مقنعاً الى أبعد حدّ، خصوصاً عندما أشار الى أن السفير الايراني في صنعاء والقائم بالأعمال كانا يؤديان باستمرار مناسك العمرة والحج... مع واجب المرور في صعدة في طريقهما الى السعودية. قدّم الوزير ما يكفي من الوثائق والأدلة على التورط الايراني. كانت لديه وثائق وأدلة تكشف ضخامة المؤامرة التي يتعرّض لها اليمن بغية استنزاف البلد ومنعه من الانصراف الى التنمية وتطوير موارده والتجربة الديموقراطية التي يسعى الى ترسيخها.

يبدو هدف المؤامرة التي يتعرّض لها اليمن واضحاً. إنه يتلخّص بأن المطلوب أن يكون "ساحة" أخرى تحاول ايران من خلالها ممارسة لعبة الابتزاز مع هذه الدولة العربية أو تلك... أو مع الأمريكيين. هذه المرّة اخطأت ايران في العنوان، لا لشيء سوى لأن اليمن ليست لقمة سائغة، خصوصاً أن لدى مجتمعها القدرة على التمييز بين الشعارات المضللة من جهة وبين الواقع من جهة أخرى. المواطن اليمني أذكى بكثير مما يعتقد. يمتلك ذكاءً فطرياً يسمح له بالتفريق بين الصح والخطأ وبين الحق والباطل. والأهم من ذلك كله أن القيادة في اليمن مستعدة للذهاب الى النهاية في السعي الى العودة الى الحوار وتفادي المواجهة. في النهاية، الحوار بالنسبة الى الرئيس علي عبدالله صالح بمثابة عقيدة. اعتمد عقيدة الحوار منذ الأسبوع الأوّل لرئاسته في العام ١٩٧٨ من القرن الماضي. وقتذاك، شكّل لجنة لصياغة الميثاق الوطني. ومع بدء اللجنة عملها، توتر الجو مع الشطر الجنوبي وحصلت حرب فبراير – شباط ١٩٧٩ بين الشطرين. وما كادت الحرب تنتهي حتى شكل لجنة للحوار الوطني ضمت عناصر كان يعرف جيداً أنها تنتمي الى "الجبهة الوطنية الديموقراطية" التي كانت مؤلّفة من شماليين موالين للنظام في الجنوب. أكثر من ذلك، كانت الجبهة التابعة للنظام في عدن تستولي على أراض في الشطر الشمالي، من قعطبة الى ريمة المطلة على البحر الأحمر. نجّح الحوار وأدى في النهاية الى نوع من الهدنة والى استعادة الشطر الشمالي أراضيه بأقل مقدار من الخسائر البشرية. وبالحوار، تحققت الوحدة، علماً أنّه كان في استطاعة علي عبدالله صالح حسم الوضع في الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦،فضّل آنذاك الانتظار على التدخل العسكري الذي كان مبرراً نظراً الى أن ما كان يشهده الجنوب يعتبر حرباً أهلية بكل معنى الكلمة وأن السلطة الشرعية ممثلة بالرئيس علي ناصر محمد (الرئيس الجنوبي وقتذاك) كانت ترحب بأي تدخل مصدره الشمال. تحققت الوحدة في الثاني والعشرين من مايو _آيار ١٩٩٠ عبر الحوار وكانت في الواقع نتيجة لانهيار النظام في الجنوب وهرب أهله الى الوحدة لانقاذ أنفسهم أوّلاً.

وفي العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، استنفد علي عبدالله صالح كل أنواع الحوار مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يتزعمه السيد علي سالم البيض تفادياً لأية مواجهة عسكرية. تحمّل الرئيس اليمني كلّ أنواع الاساءات وقدم تنازلات كبيرة، بما في ذلك قبوله "وثيقة العهد والاتفاق" التي كانت تُلغي صلاحيات الرئيس الى حدّ كبير، وذلك كي لا تراق الدماء. لم يلجأ الى الحسم العسكري إلاّ بعد انسداد كل السبل أمامه وبعدما راهن الحزب الاشتراكي على أن في استطاعته فرض الانفصال بالقوة. خرج اليمن منتصراً من المواجهة، وكان لا بدّ من العودة الى الحوار ولكن في ظلّ موازين مختلفة صبّت في مصلحة علي عبدالله صالح..في الامكان أيضاً الاشارة الى المؤامرة التي استهدفت اليمن بعد فشل محاولة الانفصال والمتمثلة في الاحتلال الاريتري لجزيرة حنيش اليمنية وجزر أخرى قريبة منها. كان مطلوباً سقوط اليمن في فخ التدخل العسكري لتحرير حنيش والجزر الأخرى. لم يقع في الفخ لسبب في غاية البساطة هو أن هناك عقيدة اسمها الحوار. بالحوار واللجوء الى التحكيم الدولي، استعادت اليمن حقوقها وفشلت المؤامرة التي لم تكن أريتريا الطرف الوحيد المتورط فيها.

يفترض في الحوثيين التواضع قليلاً وأخذ كل هذه التجارب في الاعتبار. التوق الى الحوار لا يعني بالضرورة ضعفاً. الحوار اليوم أفضل من الحوار غداً. من انتصر بفضل الحوار في المواجهات المتعددة مع النظام الماركسي في ما كان يسمى الجنوب، ومن انتصر بفضل الحوار على مؤامرة الانفصال، لا يمكن أن ينهزم أمام المؤامرة الجديدة الهادفة الى اعادة اليمن قروناً الى خلف في أحسن الأحوال أو ادخالها في حروب أهلية ذات طابع مذهبي في أسوأ الأحوال. عقيدة الحوار لا يمكن إلاّ أن تنتصر لأنّها ذات ارتباط بالمستقبل وليس بالظلم والظلام والظلامية!

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأ فون»
تليفون :(٤٠٢٨٤٣-٤٦٦١٢٨-٤٠٢٨٤٥)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧